الأنباء
الاحد 6 مارس 2016

وقفت الكويت في الأيام الأخيرة على حادثتين شغلتا قطاعا كبيرا من الناس وخاصة على وسائل التواصل الاجتماعي. الأولى لزوج تقدم الى احد المخافر وبصحبته تقرير طبي يشكو زوجته لأنها تضربه وتمنعه من السهر مع أصحابه بالديوانية. والأخرى كان أحد الفصول في احداثها امس بعدما توفيت زوجة إثر تعذيبها وضربها من قبل زوجها على مدار 3 أيام. الحادثتان تفتحان من جديد ملف ظاهرة العنف داخل الأسرة وتناميها رغم كل التطورات. وللعنف اسباب كثيرة كسوء التربية وضعف الوازع الديني والعادات والتقاليد وعدم التكافؤ بين الزوجين من الناحية الفكرية. اضافة الى الظروف المعيشية الصعبة كالبطالة والفقر والغيرة الشديدة. اضافة الى الطبائع التي توجد عند بعض الاشخاص من سرعة الغضب وعدم التحكم في النفس والسيطرة على الغضب والمفهوم الخاطئ لدى كثير من الرجال باعتبار الضرب نوعا من الرجولة.

وتبين الدراسات التي اجريت في الدول العربية على ظاهرة العنف الاسري في مجتمعاتنا ان الزوجة هي الضحية الأولى وان الزوج بالتالي هو المعتدي الاول يأتي بعدها في الترتيب الأبناء كضحايا. وللاسف فكثير من المجتمعات حتى الآن تقيس الرجولة بالعنف والقوة.

«الأنباء» استطلعت آراء بعض المتخصصين من محامين وناشطين وعلماء دين للوقوف اكثر على اسباب تنامي وتزايد الظاهرة.

العنف بين الزوجين آفة تزداد خطورة في المجتمع

كَفَّخها وطَلَّقته.. والعيال هم الضحية

د.سهام القبندي

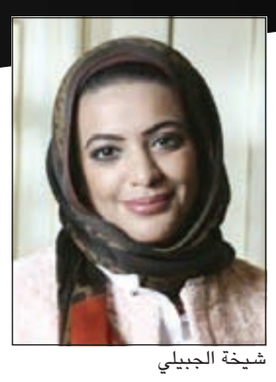
شيخة الجبيلي

نجاة الحشاش

عواطف العلوي

ابرار الصالح

دارين العلي- آلاء خليفة

تتفق مجموعة من الناشطات والعاملات في المجال القانوني على ان ظاهرة العنف الزوجي تعود في أسبابها الرئيسية الى العادت والتقاليد والنشأة الأولى لأحد الطرفين، والتي إن قامت على العنف فإنها ستولد عنفا أكبر في المستقبل، وربما تفاقم هذه الظاهرة يعود وفق رأي القانونيات الى الفراغ التشريعي لضمان سلامة المرأة والأسرة بوجه عام، فحتى الآن لم يقر بالكويت قانون لتجريم العنف الأسري أو لحماية المرأة والأسرة من العنف.

ولعل قضية العنف الزوجي التي ذهبت ضحيتها منذ يومين امرأة نتيجة للضرب والتعذيب على مدى ثلاثة أيام تشير الى ان العنف في تزايد في ظل التستر عليه بحجة العادات والتقاليد والخوف من دخول المخفر على حد قول المحامية شيخة الجبيلي.

وتقول الجبيلي، وهي عضو في فريق «مساواة» المتخصص في القضايا النسوية، إن فريقها سبقت له المشاركة في إعداد الدراسات القانونية بمشروع «ورقتي» ومشروع تعزيز وتمكين حقوق المرأة بالمجتمع ومن ضمن الدراسات التي تضمنها المشروع دراسة العنف ضد المرأة واعدتها المحامية إسراء العميري، والهدف من المشروع توعية المرأة بحقوقها وفق القانون الكويتي بالاضافة لبيان مواطن التمييز بالقانون وتقديم التوصيات لتحقيق المساواة.

وقالت ان الجريمة التي وقعت بالأمس هي جريمة أسرية بشعة وليست الأولى من نوعها للأسف، فالعنف ضد المرأة في الكويت بتزايد والأسباب عديدة أبرزها العادات والتقاليد التي تعزز العنف ضد المرأة والغياب التشريعي لضمان سلامة المرأة والأسرة بوجه عام.

وأكدت ان حالات العنف بتزايد وقد تحولت الى ظاهرة متسترة خلف العادات والتقاليد كالضرب التأديبي وجرائم الشرف وزواج الخاطف من المخطوفة وغيرها من أشكال العنف التي تتخطى أنواعه العنف الجسدي، الى العنف المعنوي والعاطفي والمادي والجنسي.

ولفتت الى ان الاحصائية اليتيمة بحالات العنف ضد المرأة في الكويت صدرت قبل 4 سنوات، وبينت ان هناك جريمة عنف جسدي وجنسي ضد المرأة تسجل يوميا في الكويت، وهو مؤشر خطير جدا، ونقصد بالقضايا المسجلة هي المبلغ عنها فقط من ضرب وقتل وشروع بقتل وخطف وهتك عرض واغتصاب وغيرها.

العنف المتبادل

بدورها، قالت الناشطة الاجتماعية أستاذة علم الاجتماع في جامعة الكويت د.سهام القبندي: ان أسباب العنف الزوجي كثيرة وتتعلق بالحالة الخاصة لكل زوجين، ولا نخص بالعنف الزوجي الرجل فقط بل قد تمارس المرأة أيضا العنف على زوجها خاصة اذا عرفنا ان العنف هو كل سلوك عنيف يصدر من احد الزوجين للآخر ويسبب له الأذى سواء الجسدي أو النفسي أو حتى التهديد والوعيد والمنع من الخروج وحبس الحرية أو الاستغلال المادي أو الجسدي وكلها سلوكيات عنيفة وقاسية ان تكون في الحياة الزوجية القائمة على المودة والحب.

ولفتت الى ان احد أسباب العنف مرتبطة بالتربية والنشأة الاولى، فمن تربى في بيئة قاسية وتعرض للضرب والعقاب والاهانة فانه تعود على هذا السلوك وسوف ينقله معه لحياته الجديدة، والفتاة التي تتعود على العنف من والدها واسرتها تتوقع استمرارية العنف معها من زوجها كسلوك متوقع أو العكس بأن ترفض ما وقع عليها من عنف فتتنمر وتمارس العنف على الزوج.

وتلفت القبندي الى ان الجوانب النفسية في حياة الانسان والخبرات التي يتعرض لها بالطفولة لها الاثر الأكبر في تشكيل الشخصية، فحدة الطبع، والغيرة وعدم الثقة بالنفس أو بالآخرين، وسرعة الغضب وعدم التحكم بالنفس كلها ايضا دوافع محفزة للعنف.

وهناك الكثير من الدراسات التي ربطت بين تدني المستوى الاقتصادي للزوج وزيادة العنف، وكذلك قلة المستوى العلمي، حيث الظروف الاقتصادية السيئة والضغوط المادية تزيد من سرعة الغضب وكمية العنف.

واضافت انه كثيرا ما يسود فهم خاطئ بأن من حق الزوج تأديب زوجته فيسمح لنفسه بضربها أو التلفظ عليها بكلمات سيئة، وهذا الفهم يمتد ايضا للأطفال فنجد انهم يستخدمون الضرب وسيلة لتربية الأبناء وتعديل سلوكهم.

وشددت على ان للعنف آثارا سلبية على الحياة الأسرية والمرأة المعنفة وايضا على الأبناء الذين يختل توازنهم النفسي والأمني ما يؤدي الى تهديد كيان الأسرة وتعثر الأبناء دراسيا وظهور العقد النفسية، لافتة الى ان معالجة العنف الزوجي يبدأ من بدايات الاختيار الاولى والسؤال عن الطرفين والتعرف على اساليبهم الحياتية وكلما كان هناك توافق وتقارب بين البيئتين قلت المشاكل بينهم.

الخوف على السمعة

من جهتها، اعتبرت عواطف العلوي من مجموعة نساء ضد الفساد ان ظاهرة العنف الزوجي ليست بجديدة، لكن المشكلة تكمن في أنه من الصعب الحصول على مؤشرات واضحة عن حجمها، بسبب أن الكثير من الزوجات اللاتي يتعرضن للعنف من قبل أزواجهن يحجمن عن إبلاغ الشرطة بما حدث لهن لاعتبارات أسرية أو اجتماعية أو بسبب تهديدات الزوج نفسه لزوجته إن قامت بالإبلاغ عنه بإذلالها أو عزلها أو تشويه سمعتها، أو حتى ابتزازها عاطفيا. وقالت ان الجرائم التي وقعت مؤخرا وراحت ضحيتها نساء بسبب العنف، بلغت من البشاعة قدرا لا يمكننا ان نقبله مهما كانت المبررات. فنحن لا نقبل بتعذيب حيوان فكيف بإنسان. وأسفت لما آلت اليه مشاعر البشر التي بدأت تتبلد تجاه تلك الجرائم ولم تعد تتأثر بها إلا ساعة نشرها فقط، ثم تنساها وتبحث عن أخبار جرائم جديدة، واصفة ما حدث بأنه حقد وغل تجاوز حدود العقل والإنسانية، وإن لم يتلق مرتكب الجريمة القصاص المستحق، بحجة الاختلال النفسي أو إدمان المسكرات أو المخدرات، فأبشروا بمزيد من تلك الجرائم.

في زمن العولمة

من جهتها، قالت الناشطة في مجال حقوق المرأة نجاة الحشاش انه على الرغم من دخولنا للألفية الثانية وما صاحبها من تقدم علمي وتكنولوجي ودخلنا عصر العولمة والانفتاح على المجتمعات الخارجية وأصبحت الأحداث ومجرياتها في متناول انظارنا وبيدنا من خلال ما ينشر ويعرض بالأجهزة النقالة أصبحنا عالما واحدا حتى في بعض الأحيان ينشر فضائح أسرية والتي من الممكن أن نتغط منها وخاصة الأزواج، ولكن للأسف مازالت تتصدر مشاكلنا ومحاكمنا قضايا العنف الأسري الموجه للمرأة بشكل عام زوجة أو أخت أو بنت حتى الأم ولكن العنف الذي يقع على الزوجة من أكبر المصائب لما يجر الأسرة بأكملها للانهيار فالأم المعنفة امام ابنائها من قبل والدهم يؤدي إلى مشاكل لدى الأبناء سواء دراسية وعدوانية.

ولفتت الى ان وسائل الاعلام لعبت دورا كبيرا في تعزيز ودعم العنف وهذا الشعور عند الرجل والمجتمع من خلال ما يعرض من برامج ومسلسلات تلفزيونية، واعتبرت ان العامل الاقتصادي والأزمات الاقتصادية المالية في الأسرة تؤدي الى ضغط نفسي على الزوج.

وأوضحت الحشاش ان الجهات الحكومية والقضائية عاجزة عن حماية الزوجة من هذا الزوج وتقويمه مع استمرار العلاقة الزوجية.

فالحلول غالبا عندما تلجأ الزوجة للقضاء إما الطلاق أو الصلح والعودة إلى زوجها ولكن دون حمايتها من ردة فعله بعد لجوء زوجته إلى القضاء والأكيد أنها ردة فعل عنيفة أكثر من السابق، لافتة الى ان الحل يكون من خلال محكمة الأسرة ومراكز الإيواء بحماية المحكمة ووزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية.

وتقول المحامية ابرار الصالح ان جريمة قتل الزوجة التي حدثت مؤخرا تشكل جريمتين الأولى هي ضرب افضى الى موت وعقوبتها حبس مدة قد تصل الى سبع سنوات، وفي هذه الحالة يتم التأكد من قصد المتهم، هل كان يقصد فقط تعذيب زوجته وتأديبها والانتقام منها بهذه الطريقة دون ان يقصد ازهاق روحها؟ اذا تأكد هذا القصد فإننا بصدد جريمة ضرب افضى إلى موت.

والجريمة الثانية وتتمثل في توافر القصد الجنائي لدى المتهم وقت تعذيب زوجته بأنه يقصد ازهاق روحها على فترة طالت او قصرت وبأي طريقة من طرق الضرب او التعذيب، فإذا ما تأكد هذا القصد بأن المتهم ينتوي من وراء تعذيب زوجته ازهاق روحها وليس تأديبها او تخويفها او الانتقام منها فنحن في هذه الحالة بصدد جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد وتصل العقوبة فيها إلى الإعدام. اذن الفيصل في تكييف الواقعة هو ثبوت قصد المتهم هل كان قصده الإيذاء فقط ام قصده ازهاق روح المجني عليها.

وقالت الصالح انه قد يثور في هذه الواقعة مدى مسؤولية المتهم حال ارتكابه للجريمة اذا كان فاقد العقل لجنون او سكر، وفي هذه الحالة فإن الطب النفسي هو الذي يحدد مدى مسؤولية المتهم وقت ارتكاب الجريمة ومدى سلامة قوته العقلية وعما اذا كان المخدر الذي تناوله باختياره او مجبر عليه لأنه في حالة الجنون المطبق الذي يفقد الإنسان أهليته وإدراكه يكون المتهم غير مسؤول عن ارتكاب الجريمة ويكون الحكم عليه بإيداعه احدى المصحات العقلية وفي حالة السكر او تناول عقاقير مخدرة اذا كان تناول هذا المسكر او المخدر بإرادته فلا يستفيد من هذا العذر حتى لو كان فاقد الأهلية الحنائية اثناء سكره اما اذا كان تناوله للعقاقير او المخدرات جبرا عنه او للعلاج فإنه يستفيد في هذه الحالة اذا كانت الوفاة حدثت اثناء غيابه عن الوعي والإدراك.

من ناحيتها، قالت استاذة علم الاجتماع بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت د.مها السجاري: ان العنف الاسري ظاهرة موجودة في جميع المجتمعات المتقدمة والبدائية وعند جميع الطبقات الاجتماعية الغنية والفقيرة، لافتة الى ان أسباب العنف الاسري عديدة وخاصة العنف ضد الزوجة من قبل الزوج.

ومن أبرز أسباب انتشار العنف الأسري ضعف الوازع الديني والتفكك الأسري الذي يجعل من العنف الأسلوب الوحيد والسريع عند حدوث اي خلاف بين الزوجين والمفهوم الخاطئ للتأديب وتقويم سلوك الزوجة عن طريق الضرب المبرح الذي يؤدي الى التشوه والإعاقة الدائمة او الموت.

وأكدت السجاري انه لا يوجد شخص سليم عقليا ومتوازن نفسيا يعذب ويعنف الآخرين الى مرحلة تؤدي الى الوفاة، موضحة ان هناك عدة عوامل قد تؤدي الى مثل هذا السلوك ومن ابرزها تعاطي المخدرات او وجود مرض نفسي او دافع الانتقام.

وتضيف انه يوجد في جميع المجتمعات ومنها المجتمع الكويتي ظاهرة عنف الزوجة ضد الزوج وقد تكون انواع العنف ضد الزوج مادية أو جسدية أو نفسية او اجتماعية، اغلب الحالات لا يتم الابلاغ عنها نظرا لطبيعة مجتمعنا المحافظ والتي يعتبر القضايا الأسرية من المواضيع الحساسة والسرية التي تتعلق بالشأن الأسري، فكثير من الحالات العنف ضد الزوج لا يتم الابلاغ عنها او تحفظ حفاظا على التماسك الأسري وسمعة العائلة في المحيط الاجتماعي.

مواطنات: المشاكل النفسية والتربية وضعف الوازع الديني أبرز أسباب العنف

ندى أبو نصر

تحدثت بعض المواطنات عن ظاهرة العنف الأسري. تقول أم عمر: في كثير من الاحيان يكون لدى الزوج مشاكل نفسية في طفولته او نقص معين فيلجأ الى اسلوب العنف مع زوجته كتعويض عن هذا النقص وفرض رجولته بالقوة وحتى يشعر بانه رجل له كلمة في المنزل، كما ان الغيرة والشك يكون في كثير من الاحيان سببا من اسباب العنف والذي يصل في كثير من الاحيان الى القتل او اتباع الزوج لأساليب التعذيب والتعنيف اللفظي.

من جانبها، تقول شيماء العلي ان من اسباب العنف جهل الزوجين بالحقوق والواجبات لكل منهما وهذا يؤدي الى المشاكل والمشاجرات ثم الى الطلاق، وفي بعض الاحيان يكون الحق على المرأة في عدم مبالاتها بواجباتها وعدم اهتمامها بأطفالها وزوجها وهنا يفقد الزوج سيطرته ويتبع اسلوب العنف.

بدورها، قالت بشرى محسن ان العنف يعبر عن ضعف بشخصية الرجل والذي يتعامل بهذا الأسلوب عاجز عن ضبط نفسه وأعصابه وقد تكون المرأة سببا في غضبه ولكن الرجل الحقيقي لا يمارس العنف الجسدي سواء بالضرب او العنف اللفظي من صراخ وإهانات وتجريح ففي كثير من الاحيان يكون وقع الكلمة اقوى من الرصاص، والعنف مرفوض دينيا وأخلاقيا وإنسانيا ويجب على الشخص الذي يتبع اسلوب العنف ان يعالج نفسيا لأنه في حالة غير طبيعية، ولكن للأسف اصبحنا نعيش في زمن تغيرت فيه معاني الرجولة وأصبحت الرجولة تقاس بالعضلات والصراخ.

أما فايزة الامير فتقول ان من اكثر اسباب العنف الزوجي ضعف الايمان والوازع الديني كما ان للتربية دورا كبير في تنشئة الطفل منذ الصغر على احترام الانثى. من جانبها، تقول هيفاء السيد: يجب عند تربية الابناء ان نعلمهم ان كلا من الولد والبنت يكمل احدهما الآخر، فأنوثة المرأة بعاطفتها وحنانها ورجولة الرجل بإرادته وصلابته وقدرته على مواجهة الاحداث والمشاكل بحكمة والتنشئة الصحيحة للأجيال ومعرفتنا كيف نربي ابناءنا تؤدي الى النجاح في حماية اجيالنا القادمة من العنف.

وأضافت انه في حال وجود عنف اسري يجب على الدولة توفير اماكن آمنة للنساء والأطفال يمكنهم الذهاب واللجوء اليها ولو لوقت يسير ومتابعتهم من قبل مختصين ولتدريب الاطفال على ممارسة ردود افعال غير عنيفة لتفريغ شحناتهم السلبية نظرا للعنف الذي عاشوه.

وأكدت المحامية حنان فرحة ان العنف مرفوض ويجب معاقبة الطرف الجاني بعقوبة كبيرة لان هذا العنف يهدم نواة المجتمع التي هي الاسرة والقانون ينص على الامساك بمعروف او التسريح بإحسان وهذا يعني انه في حال الخلافات الشديدة يجب الابتعاد عن العنف والتوجه الى ابغض الحلال وهو الطلاق. وأشارت الى دور وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة في بث العديد من البرامج التوعوية للمجتمع الذكوري في نشر ثقافة احترام وتقدير المرأة التي تشكل نصف المجتمع بل غالبيته، ولا بد من تضاعف الجهود وحذف جميع مشاهد العنف والمقاطع التي تحتوي على تدعيم ظاهرة العنف من قريب او بعيد ضد المرأة.

اضافة الى عمل برامج تثقيفية للمقبلين على الزواج لتعليمهم مهارة حل المشكلات الزوجية عبر الحوار والأساليب السليمة وعدم اللجوء للعنف.

دعاة: ضرب الزوجة لزوجها مخالف لتصورات العقول السليمة والاستنباطات الشرعية

د.بسام الشطي

د. سعد العنزي

ليلى الشافعي

يقول الله سبحانه وتعالى (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة)، فأين المودة والرحمة اللتان دعانا اليهما سبحانه وتعالى في كتابه العزيز؟! هكذا بدأ استاذ الشريعة والمحامي د. سعد العنزي تعليقه على قضية العنف الزوجي. وقال: ان الضرب يعد مفهوما وسلوكا لا أخلاقيا يهدد السكينة وتصبح العلاقة الزوجية قائمة على الخوف والعدوان، ومع ذلك نرى أوضاعا اجتماعية معكوسة حينما نرى الزوجة هي التي تضرب زوجها وتهينه.

وأكد ان الضرب في العلاقة الزوجية ممنوع منعا باتا سواء على الرجل أو المرأة، موضحا ان النصوص التي وردت في عملية التأديب في إطار الإصلاح كان ذلك خاصا للرجل في قوله تعالى (فاضربوهن) يعتبر خطابا إلهيا موجها للرجل بشرط ألا يصل هذا الضرب الى ضرب مبرح بمختلف أشكاله والذي يعتبر ممنوعا في الشريعة، وضرب الرجل لزوجته يتوقف عند حدود الإصلاح فقط ولا يسيء للعلاقة الزوجية، موضحا ان الإطار الإصلاحي في الحياة الزوجية ينقسم الى مراحل تبدأ بالنصح ثم الهجران وتنتهي بالضرب غير المبرح للزوجة.

وأضاف د. العنزي انه في حال حدوث شذوذ في القاعدة، وكانت الزوجة هي التي تضرب زوجها، فإن ذلك خلاف للمألوف ولما تتصوره العقول السليمة، وحدوثه يعتبر مخالفة للشرع ومحرما، فكما انه لا يجوز للزوج ضرب الزوجة ضربا مبرحا فإنه لا يجوز للزوجة التعدي على زوجها، وعقابها في هذه الحالة أشد، مشيرا الى ان كل النصوص التي وردت في حق الزوج على زوجته هي الطاعة، كما قال الرسول ﷺ: «لو أمرت أحدا ان يسجد لأحد لأمرت الزوجة ان تسجد لزوجها» وغيره من الأحاديث التي توجب الطاعة على المرأة لزوجها، فبضربها لزوجها تكون قد ارتكبت اثما عظيما.

وأشار د. العنزي الى ان من يقول انه يجوز للمرأة ضرب زوجها فهو شاذ مخالف لتصورات العقول السليمة والاستنباطات الشرعية للعلماء الخيرين والمتميزين، ويعتبر مؤيد ذلك من الشواذ، ويحق لكل من الزوج والزوجة ان يطلب من القاضي الطلاق للضرر حال تعرض أي منهما للأذى.

ويرى رئيس قسم العقيدة والدعوة بكلية الشريعة والدراسات الاسلامية د. بسام الشطي ان المعاملة الشاملة بالضرب المبرح على الزوجة أمر لا يجوز، فالمرأة العاصية الناشز تعامل بالنظرة القاسية وبالنصيحة الطيبة والكلمة الحسنة والموعظة الكريمة، ثم الضرب غير المبرح، ثم الحكم من أهلها وأهله ان يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما، كما قال تعالى (واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن)، والمرأة خلقها الله عز وجل من ضلع آدم وقال أهل العلم ان دلالة ذلك انها لا تستغني عن الزوج ولكن تعابير ذلك تختلف من امرأة الى أخرى، لذلك قال النبي ﷺ: «ان كرهت منها خلقا رضيت منها آخر»، والمقصد حتى تستمر الحياة الموفقة بينهما.

وأكد د. الشطي ان ممارسة العنف لا تجوز لأن الزوجة شريكة الحياة، فعلى الزوج ان يصبر عليها ويدعو الله تعالى لها بالصلاح وبأسلوب التفاهم وهكذا، اما الضرب فالزوجة ليست في سجن ويقام عليها الحدود، فالحياة قائمة على المحبة وليس في ذلك إلزام على استمرار الحياة على القهر وسفك الدماء وترك آثار إجرامية على المرأة.

ولفت الى ان العنف على الأبناء محرم، فالطفل يحتاج الى رشد وصبر وتعليم ودعاء وتنشئة على أسس سليمة حتى يكون صالحا يتعامل وفق ما يلزمه والداه بالأخلاق السليمة، اما الضرب فهذا محرم ولا يجوز.